



نموذج مقترح للبنك المركزي لبناء مؤشر تجميعي لتحقيق الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية

د/ نصر صالح مثنى السناني

أستاذ العمليات المالية والمصرفية المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

أ.م.د/ محسن حسين صالح بن لسود

أستاذ المالية العامة المشارك، نائب العميد لشؤون الدراسات العليا
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

نموذج مقترح للبنك المركزي لبناء مؤشر تجميعي لتحقيق الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية

د/ نصر صالح مثنى السناني

أستاذ العمليات المالية والمصرفية المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

أ.م.د/ محسن حسين صالح بن لسود

أستاذ المالية العامة المشارك، نائب العميد لشؤون الدراسات العليا
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

ملخص

في ظل الاضطرابات والصراعات الأخيرة في اليمن، أصبحت الحاجة إلى مؤشر موثوق لقياس الاستقرار المالي أكثر إلحاحًا، ويعد قياس الاستقرار المالي أمرًا ضروريًا لصانعي السياسة الاقتصادية لوضع التدابير اللازمة للحفاظ على الاستقرار ومنع الأزمات المالية. اقترح البحث نموذجًا لبناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية يقوم على إطار عمل شامل يغطي ثلاثة أبعاد رئيسية للاستقرار المالي هي:

الاستقرار المصرفي: ويقاس متانة القطاع المصرفي وقدرته على امتصاص الصدمات ودرجة المخاطر التي يتعرض لها.

ومؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي: لتقييم مخاطر مؤشرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن عجز الموازنة العامة والدين العام والحساب الجاري والاحتياطيات الأجنبية، ويقاس استقرار الأسعار والمعدلات المالية الأخرى.

الاستقرار المالي الخارجي: يقمّ التفاعلات بين الاقتصاد اليمني والاقتصاد العالمي التي قد تؤثر على الاستقرار المالي.

حدد الباحثون 16 مؤشرًا فرعيًا لهذه المكونات الرئيسية كأكثرها أهمية في قياس الاستقرار المالي في اليمن. من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات والتجارب السابقة للعديد من الدولة.

وتم تجميع هذه المؤشرات الفرعية في مؤشر تجميعي واحد باستخدام الأوزان المحددة من الباحثين.

أظهر المؤشر أن الاستقرار المالي في اليمن قد تدهور بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب الحرب الأهلية المستمرة والصعوبات الاقتصادية. حدد المؤشر المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى معالجة لتحسين الاستقرار المالي، بما في ذلك، تعزيز متانة القطاع المصرفي من خلال تحسين جودة الأصول وكفاية رأس المال. والحد من مخاطر مؤشرات الاقتصاد الكلي وتعزيز المرونة أمام الصدمات الخارجية من خلال بناء احتياطات النقد الأجنبي وإدارة الدين العام بشكل فعال والإشراف والتنظيم المناسبين، والحفاظ على استقرار الأسعار من خلال إدارة السياسة النقدية بكفاءة.

يوفر المؤشر المقترح للبنك المركزي اليمني أداة شاملة لقياس الاستقرار المالي يمكن استخدامه.

- لتحديد نقاط الضعف في النظام المالي واتخاذ التدابير التصحيحية
 - مراقبة المخاطر الناشئة واتخاذ إجراءات استباقية لتخفيفها.
 - لتقييم فعالية السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي.
 - لتعزيز الثقة في النظام المالي اليمني بين المستثمرين والمقرضين.
- ويمكنه مساعدة صانعي السياسة على وضع التدابير اللازمة لضمان نظام مالي مستقر ومرن.

الكلمات المفتاحية: نموذج مقترح، البنك المركزي، مؤشر تجميعي، الاستقرار المالي، الجمهورية اليمنية.

A Proposed Model for the Central Bank to Develop a Composite Index for Measuring Financial Stability in the Republic of Yemen

Dr. Nasr Saleh Muthanna Al-Sanani

Assistant Professor of Financial and Banking Operations

Faculty of Economics and Political Science, University of Aden

Assoc. Prof. Mohsen Hussein Saleh Bin Laswad

Associate Professor of Public Finance, Vice Dean for Graduate Studies

Faculty of Economics and Political Science, University of Aden

Abstract

In light of the recent conflicts and instability in Yemen, the need for a reliable indicator to measure financial stability has become increasingly urgent. Measuring financial stability is essential for economic policymakers to design appropriate measures aimed at preserving stability and preventing financial crises.

This study proposes a model for developing a composite financial stability index for the Republic of Yemen based on a comprehensive framework covering three main dimensions of financial stability:

- **Banking Stability**, which measures the soundness of the banking sector, its ability to absorb shocks, and the level of risks it faces.
- **Macroeconomic Stability Indicators**, which assess risks associated with key macroeconomic variables, including the fiscal deficit, public debt, current account balance, and foreign exchange reserves, while also measuring price stability and other key financial indicators.
- **External Financial Stability**, which evaluates the interactions between the Yemeni economy and the global economy that may affect financial stability.

Based on a review of the relevant literature, previous studies, and international experiences, the researchers identified sixteen sub-indicators as the most significant measures of financial stability in Yemen. These sub-indicators were then aggregated into a single composite index using weights determined by the researchers.

The results indicate that financial stability in Yemen has deteriorated

significantly in recent years due to the ongoing civil war and economic challenges. The proposed index identifies the key areas requiring policy intervention to improve financial stability, including strengthening the resilience of the banking sector through improving asset quality and capital adequacy, mitigating macroeconomic risks, enhancing resilience to external shocks through the accumulation of foreign exchange reserves, effective public debt management, sound supervision and regulation, and maintaining price stability through efficient monetary policy management.

The proposed index provides the Central Bank of Yemen with a comprehensive tool for measuring financial stability that can be used to:

- Identify vulnerabilities within the financial system and implement corrective measures.
- Monitor emerging risks and take proactive actions to mitigate them.
- Evaluate the effectiveness of policies and measures aimed at enhancing financial stability.
- Strengthen confidence in Yemen's financial system among investors and borrowers.

The proposed model can assist policymakers in designing appropriate measures to ensure a stable and resilient financial system.

Keywords: Proposed Model, Central Bank, Composite Index, Financial Stability, Republic of Yemen.

المقدمة:

إن الحفاظ على الاستقرار المالي من أهم التحديات التي تسعى البنوك المركزية إلى تحقيقها، والتي عن طريقها ممكن معرفة نمط القوة والضعف في النظام المالي فضلاً عن ذلك فإن مؤشر الاستقرار المالي يعد أداة تكميلية لنظام الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقلل من احتمالية حدوث الأزمات المالية بالإضافة الى تخفيض تكاليف معالجة آثارها.

ويعد نموذج المؤشر التجميعي نموذجاً عالمياً تستخدمه العديد من المؤسسات المالية العالمية والعديد من البلدان؛ لأن مؤشرات الاستقرار المالي تعمل بمثابة نظام انذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث ووقوع الازمات ويقلل من تكاليف معالجتها، وعليه كان المبرر لتناول موضوع البحث لقياس مؤشرات الاستقرار المالي باستخدام المؤشر التجميعي والمتمثلة بثلاثة مؤشرات (مؤشر القطاع المصرفي، مؤشر الاقتصاد الكلي، مؤشر النظام المالي العالمي) بصورة مجتمعة ومنفردة وتأثيرها في الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بأن البنك المركزي اليمني لم يسعى حتى الآن إلى بناء مؤشر تجميعي لقياس وتقييم الاستقرار المالي يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد اليمني بغرض التعرف على وضع الاستقرار المالي وإنما اعتماده على مؤشرات تقليدية.

واقترار الهدف الرئيسي للبنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دون التوسع وشمول الاستقرار المالي كما هو معمول به في كثير من بلدان العالم حالياً والتي تعتمد على آلية التغيرات في مؤشرات السياسة النقدية لغرض التعرف على وضع الاستقرار النقدي دون دراسة وتحليل مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي التي أثبتت دورها وتأثيرها على الاستقرار المالي وبالذات في البلدان النامية ذات الاقتصاد الريعي ومنها اليمن.

وانطلاقاً من ذلك فأن البُعد الرئيس لمشكلة الدراسة يتمثل في مدى قدرة نموذج المؤشر التجميعي في التنبؤ بالمخاطر النظامية وعدم الاستقرار المالي (لأزمات المالية):

- كيفية بناء وتكوين المؤشر التجميعي لقياس المخاطر النظامية؟
- ماهي المخاطر التي يمكن قياسها باستخدام المؤشر التجميعي؟

أهمية البحث:

- يسلط البحث أهميته على أسلوب حديث من الأساليب المهمة لقياس وتقييم الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية بمعرفة مؤشرات الاستقرار المالي مجتمعة ودرجة تأثير كل نوع من أنواع المتغيرات المكونة للمؤشر التجميعي.
- ضرورة وجود مؤشر أو نموذج يعمل على قياس الاستقرار المالي بصورة عامة وقياس استقرار القطاع المصرفي خصوصاً ليكون بمثابة أداة لمساعدة السلطات النقدية (البنك المركزي اليمني) وإدارة المصارف في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية بفاعلية وكفاءة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي يعكس درجة استقرار القطاع المالي ويساعد صناع القرار في التعرف على مصادر المخاطر النظامية وطبيعتها والحد منها ومن ثم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب الأزمات المالية مما ينتج عنه جهاز مصرفي ذو كفاءة عالية.

فرضيات البحث:

- يفترض البحث عدم وجود مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي في البنك المركزي اليمني.
- تقتصر أهداف البنك المركزي اليمني في تحقيق الاستقرار النقدي دون التطرق إلى تحقيق الاستقرار المالي.
- يعاني القطاع المالي من عدم الاستقرار.

هيكل البحث:

يتكون البحث من فصلين بالإضافة إلى إطار البحث والنتائج والتوصيات يتناول الفصل الأول الجانب النظري للبحث مكونات مؤشر الاستقرار المالي المركب وطرق

احتسابه ويتناول الفصل الثاني مبحثين تحتوي على (تحليل العمق المالي للقطاع المصرفي، قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، قياس وتحليل مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي، قياس وتحليل مؤشرات استقرار مناخ الاقتصاد العالمي، ومن ثم قياس وتحليل مؤشر الاستقرار المالي الكلي في الجمهورية اليمنية.

الفصل الأول: الإطار النظري للبحث

مقدمة:

تتطلب عملية بناء المؤشر توفر قاعدة بيانات شاملة، حيث أن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال والعقارات، فضلاً عن البيانات التي يتم الحصول عليها من السوق؛ إذ إن تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع البيانات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة، تمثل تحدياً كبيراً، الأمر الذي يتطلب تطور التحليل والمعرفة بالسوق والاقتصاد، والخبرة الإشرافية، فضلاً عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات المالية.

المبحث الأول: تعريف مؤشر الاستقرار المالي المركب وخطوات تكوينه

أولاً: الإطار النظري والفكري للاستقرار المالي

الاستقرار المالي: عبارة عن سلعة عامة قابلة للملاحظة من صناع القرار أو المختصين في تحقيق هذا الاستقرار لمساعدتهم في مدى معرفة نجاح السياسات الموضوعية في تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي⁽¹⁾.

مفهوم الاستقرار المالي:

ينصرف هذا المفهوم إلى قدرة النظام المالي على احتواء الاضطرابات المالية قبل أن تشكل هذه الاضطرابات أزمة فعلية تهدد النظام المالي في حد ذاته أو تنتقل لتمس العمليات الاقتصادية⁽²⁾.

1- ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص.23.

2 - Toronto, Ontario , Financial Stability through Sound Risk Management Remarks by Pierre Duguay Deputy Governor of the Bank of Canada CHECK AGAINST DELIVERY to the Risk Management Association, Toronto Chapter January, 2009.

أثبتت التجارب أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع القطاع المالي؛ حيث إن من أبرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية المشرفة على القطاع المالي، هو ضمان وجود إشراف فعال على المستويين الكلي والجزئي، وذلك للحفاظ على الاستقرار المالي وبذلك، فإن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها، ومن ثم تبني الرقابة الاحترازية الكلية لتحديد ومراقبة المخاطر والحد منها على النظام المالي ككل⁽¹⁾.

ثانياً: تعريف المؤشر المركب (التجميعي)

يعرف المؤشر المركب بأنه مقياس -عدي أو كمي - مجمع يضم مجموعة من المؤشرات الفردية، التي تعكس جوانب الظاهرة محل الاهتمام، بحيث يُدمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد على أنموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره⁽²⁾.

وتُحسب المؤشرات المركبة بدرجات متفاوتة من التعقيد بعد تجميعها باستخدام طرائق إحصائية بسيطة مثل المتوسط الحسابي أو الوسيط⁽³⁾، وبمراحل وخطوات متعددة سنأتي لتوضيحها. ومن هنا يمكن تعريف مؤشر الاستقرار المالي المركب بأنه: مقياس مركب يضم مجموعة من المؤشرات الأساسية، التي تلقي الضوء على أداء الأسواق المالية والقطاع المصرفي، والاقتصاد الكلي وإظهارها برقم موحد يعكس أداء هذه القطاعات وهي التي تمثل أبعاد الاستقرار المالي.

ثالثاً: خطوات بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

اعتمدت العديد من الدراسات على منهجية إعداد وبناء مؤشر تجميعي يعبر عن حالة الاستقرار المالي في الدولة؛ لأن هذا يجمع كل متغيرات النظام المالي ومن أهمها

- 1 - تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2020م، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص. 236.
- 2 - مها عز الدين سيد، وندي محمد حافظ، دليل تكوين المؤشرات المركبة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الإدارة العامة لجودة البيانات، 2006 مصر، ص 7.
- 3 - أسماء درور، بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003 - 2017، مجلة الباحث، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ص 176.

المصارف والأسواق المالية التي تمثل الركيزة الأساسية لكل نظام مالي والتي تؤثر بشكل كبير في الاستقرار المالي وتعد مواجهة الأزمات والتقلبات والحفاظ على الاستقرار المالي من أهم التحديات التي تسعى البنوك المركزية إلى تحقيقها وعن طريقها يمكن معرفة نقاط القوة والضعف التي وجدت والتي تكشف عن هويته⁽¹⁾.

هناك خطوات أساسية لبناء تلك المؤشرات المركبة تعتمد على بعض الأساليب الإحصائية المهمة، ويعرض هذا الجزء كيفية بناء المؤشر المركب في شكل تسلسل مكون من ثمان خطوات، تبدأ بتشكيل إطار نظري جيد حتى العرض البياني للمؤشرات المركبة بطريقة تُسهل فهمها للمستخدمين ويمكن تلخيص خطوات بناء المؤشر التجميعي (المركب) كما يأتي:⁽²⁾

1- **بناء الإطار النظري:** الذي لا بُدُّ أن يعطى للقارئ توضيحاً وفهماً جيداً لما يراد قياسه بواسطة المؤشر المركب، لذلك فيجب تعريف المفاهيم وتحديد المجموعات الثانوية بوضوح، ووضع المعايير، التي يتم على أساسها اختيار المؤشرات الفرعية.

2- **اختيار المؤشرات الفرعية:** وفي هذه المرحلة يقوم البنك المركزي ببناء قاعدة بيانات، كما تتطلب تصنيف المؤشرات المستخدمة بواسطة الأهداف الوسيطة، الذي يساعد على تصنيف المخاطر والأدوات إلى أنواع مختلفة⁽³⁾. ولا بُدُّ أن تُختار المؤشرات الفرعية بعناية بحيث تكون ملائمة للدراسة، وأن تتوفر بياناتها في وقت مناسب لعمل الدراسة، وهنا لا بُدُّ من الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لمساعدة الباحث في اختيار المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب، التي تعبر عن جميع جوانب الظاهرة (الاستقرار المالي)، كما استُعين بالدراسات والمؤشرات الدولية والاقليمية بكونها معايير يُسترشد بها ويُعدُّ الهدف من هذه

1 - Mishra, R. N., Verma, P. and Bose, S., Operationalizing Financial Inclusion Index as a Policy Lever: Uttar Pradesh (in India)-A Case Study, Journal of Mathematics and Statistical Science, Vol. (1), Issue (4), 2015.

2 - مها عز الدين سيد، وندى محمد حافظ، مرجع سابق، ص 10-13.

3 - الإطار العام للسياسة الاحترازية الكلية في البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، 2022م، ص 6.

الخطوة هو أن يتم فحص جميع المؤشرات الفرعية المتاحة ومناقشة نقاط القوة والضعف لكلٍ منها، بحيث يُختار أكثر المؤشرات الفرعية ملائمة لتكوين المؤشر المركب، التي تتلاءم مع الوضع الاقتصادي للدولة.

3- **المعالجة الأولية للبيانات:** تتضمن تقدير البيانات المفقودة، والتأكد من جودة البيانات الأساسية ومعالجة البيانات التي تدخل في تركيب المؤشر.

4- **التطبيع (Normalization):** تهتم بحالة وجود اختلاف بين وحدات قياس المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب؛ حيث يجب في هذه الحالة أن توحد هذه المقاييس لتجنب تجميع مقاييس مختلفة في مؤشر مركب واحد، ولتحقيق ذلك يُستخدم طرق التطبيع الإحصائية (إعادة القياس) المختلفة مثل الترتيب (Ranking)، والمعيارية (Standardization)، وغيرها من الطرائق، ويتم القيام بهذه الخطوة قبل أي إجراء لعملية التجميع فغالبًا ما تكون المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب لها وحدات قياس مختلفة، مما يتطلب تطبيعها لتوحيد المقياس المستخدم⁽¹⁾.

5- **الأوزان الترجيحية:** حيث إنه من المفروض أن تعكس أهمية ووزن كل مؤشر في إسهامه، وتأثيره على متغيرات المؤشر المركب⁽²⁾.

6- **التجميع:** يتم خلالها البناء الفعلي للمؤشر المركب. وبالمثل يوجد أساليب عديدة لتجميع المؤشرات الفرعية كالتجميع الخطي والهندسي، وتحليل المعايير المتعددة، التي يستخدم كلٌ منهما في ظروف معينة وبافتراضات مختلفة ويُعدّ التجميع الإضافي من أكثر الطرائق انتشارًا لتجميع مؤشر الاستقرار المالي، وهي تتمثل

1 - عبد الحميد محمد العباسي، منهجية حساب مؤشر الثروة، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، 2011م، ص 17.

2 - عيسى محمد الغزالي، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، بحث منشور، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الخامس والسبعون - يوليو - 2008 م، ص 6.

في جمع الأوزان مضروبة في القيم المطبوعة (normalized values) للمؤشرات

$$CI_c = \sum_{q=1}^Q w_q I_{qc}$$

الفرعية كالآتي:

w_q هي الوزن الخاص بالمؤشر الفرعي q

I_{qc} هي القيمة المطبوعة للمؤشر q والبلد c

CI_c هو المؤشر المركب للدولة c.

7- تحليل عدم التأكد والحساسية: ويركز تحليل عدم التأكد على كيفية ظهور عوامل

الإدخال غير المؤكدة - التي يقصد بها أي شيء يمكن تغييره قبل تنفيذ أنموذج

تكوين المؤشر المركب - ومدى تأثيرها على قيمة المؤشر المركب، في حين

يدرس تحليل الحساسية مقدار إسهام كل عامل من عوامل الإدخال غير المؤكدة

فردياً في تباين المخرجات (نتائج أنموذج تكوين المؤشر المركب).

8- العرض البياني: وهي عرض هذا المؤشر على المستخدمين، التي يجب أن تتم

بشكل يُمكن من توصيل صورة دقيقة وسهلة لمتخذي القرار، ذلك ما يستدعي أن

يوفر العرض البياني للمؤشرات المركبة رسائل واضحة ودقيقة من دون إخفاء

البيانات الأساسية، التي يُكوّن المؤشر المركب باستخدامها.

المبحث الثاني: مكونات مؤشر الاستقرار المالي المركب في الجمهورية اليمنية

أولاً: أهمية وأهداف بناء مؤشر مركب (تجميعي) للاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية:

تتبع أهمية تطوير مؤشر مركب للاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية من ضرورة وجود مؤشر كمي يقيس الاستقرار المالي بموضوعية، على مستوى النظام المالي عموماً ويعمل أداة للتوجيه والإنذار المبكر؛ حيث ينذر متخذي القرار وواضعي السياسات (السلطات النقدية) باحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية تمنع حدوث الأزمات، أو تحد من انتقال تأثيرها إلى الاقتصاد الحقيقي⁽¹⁾. وتبرز أهداف إنشاء وتطوير مؤشر مركب للاستقرار المالي فيما يأتي:

- مواجهة التحديات، التي يتعرض لها القطاع المالي للبلد من خلال تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر والصدمات، بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية الرشيدة، وتفعيل دور إدارات المخاطر لدى البنوك، وتعزيز الامتثال للقوانين والمعايير المحلية والدولية، بالإضافة إلى تعزيز رؤوس أموال البنوك ومستوى السيولة لديها، وتطبيق المتطلبات الرقابية الجديدة.
- يسمح بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.
- يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة جميع المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي.
- الكشف عن مكامن القوة والتحديات، التي تواجه القطاع المالي فيما يتعلق بالتقدم نحو تعزيز الاستقرار المالي.
- مساعدة صانعي السياسات وأصحاب القرار على تحديد المجالات ذات الأولوية ووضع خطط استراتيجية مالية ونقدية لتعزيز فاعلية وكفاءة القطاع المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عموماً وكذلك تقييم مدى فاعلية الاستراتيجيات والرؤى القائمة.

1 - رامي يوسف عبيد، تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي أبو ظبي، 2019، ص 28-27.

- يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة، مما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.

ثانيًا: مكونات مؤشر الاستقرار المالي المركب في الجمهورية اليمنية.

في ضوء دراسة العديد من تجارب الدول في مجال بناء مؤشرات للاستقرار المالي، التي أظهرت تعدد الطرائق والمنهجية المستخدمة في بناء واحتساب هذا المؤشر وبلاسترشاد بمؤشر الاستقرار المالي المعمول به في صندوق النقد العربي، واستنادًا لذلك ومع الأخذ بعين الاعتبار أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وبما يتناسب مع الوضع الاقتصادي في الجمهورية اليمنية وخصوصيته تم تقديم مقترح لبناء وتطوير مؤشر مركب لقياس وتقييم الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية، يتكون من ثلاثة مؤشرات رئيسية تمثل متغيرات القطاع المصرفي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات مناخ الاقتصاد العالمي يمكن توضيحها كما يأتي :

أ- متغيرات القطاع المصرفي

يتكون مؤشر استقرار القطاع المصرفي من (ستة) متغيرات تشكل نسبة (26%) من إجمالي مؤشرات الاستقرار المالي التجميعي تمثل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي وتستخدم لقياس متانة القطاع المصرفي وقدرته على الصمود ومواجهة الصدمات المتوقعة، وتتمثل هذه المتغيرات في أربعة جوانب موضحة في الجدول (1) هي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة، والربحية.

ب- متغيرات الاقتصاد الكلي

يتكون هذا المؤشر الفرعي من (ثمانية) متغيرات تمثل أهم النسب، التي تقيس استقرار الاقتصاد الكلي بالبلد وانعكاسها على الاستقرار المالي ويشكل مؤشر الاقتصاد الكلي نحو (64%) من إجمالي مؤشرات الاستقرار المالي التجميعي وهذه العوامل تتمثل في المؤشرات الآتية:⁽¹⁾

1 - للمزيد راجع غازي شيناسي، الحفاض على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية العدد 36، صندوق النقد الدولي، 2005م.

- 1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:
- 2- نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
حيث إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على احتمال حدوث أزمات ومخاطر في سعر الصرف.
- 3- نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى درجة مخاطر مرتفعة تؤثر في الاستقرار المالي في المستقبل وذلك عند ارتفاع حجم وأعباء الدين العام إلى مستويات تتذر بالخطر.
- 4- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن ارتفاع هذه النسبة عن هامش الأمان المحدد على وفق المعايير الدولية (60%) من الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً سلبياً على الاستقرار المالي يعرض الدولة لعدم استقرار الاقتصاد ولضغوط مالية جديدة وخطر التوجه نحو الإفلاس؛ حيث يترتب على ذلك زيادة في تدفق العملات الأجنبية إلى الخارج لتغطية فوائد وأقساط الدين العام الخارجي، وينعكس أثره على ميزان المدفوعات وعلى رصيد البلد من الاحتياطيات الأجنبية.
- 5- معدل نمو الإيرادات الحكومية: يشير معدل نمو الإيرادات العامة الجيد إلى رفع قدرة الحكومة في تمويل المشاريع الأساسية وتحسين البنية التحتية، والتمتع بالاستدامة المالية وبذلك يساعد في تحسين الاستقرار المالي.
- 6- معدل التضخم: أي إنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة، مما يحدث أثراً سلبياً على الاستقرار المالي.
- 7- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي: وتعكس القدرة على تمويل المدفوعات الدولية، فارتفاع هذه النسبة يعطي استقرار للاقتصاد عمومًا نتيجة قدرة الدولة على توفير العملة الأجنبية المطلوبة لدفع ديونها الخارجية وتحقيق التجارة الدولية كما أن وجود مستوى كافٍ من الاحتياطيات الأجنبية عامل مهم في استقرار السياسة النقدية للبلد.

8- نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: فيشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة الاقتراض وتراكم الديون العامة، ويمثل تهديد للاستقرار المالي للدولة في المستقبل، كما يؤدي إلى زيادة نسبة الدين الخارجي وتدهور قيمة العملة المحلية.

أ- متغيرات مناخ الاقتصاد العالمي (World economic climate index) (WECI)

- 1- متوسط أسعار النفط العالمية⁽¹⁾: نظراً لاعتماد اليمن بنسبة كبيرة على إيرادات مبيعات النفط في تمويل نفقاتها العامة وبالذات في المدة ما قبل (2014م) فإن تغيرات أسعار النفط العالمية تنعكس على الاستقرار المالي للدولة فعند ارتفاع أسعار النفط العالمية في ظل ثبات، أو عدم تغيير حجم الإنتاج النفطي، فإن ذلك ينعكس بصورة إيجابية على الاستقرار المالي والعكس في حال تراجع أسعار النفط
- 2- نسبة التضخم العالمي: يؤثر معدل التضخم العالمي بشكل كبير في الاستقرار المالي نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج والخدمات وارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، كما يؤدي إلى مشكلات في الاقتصاد الداخلي مثل زيادة الديون الخارجية وتراجع المدخرات وتفاقم عجز الحساب الجاري، وكل ذلك ينعكس في عدم الاستقرار المالي.

ثالثاً: أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية:

من أساليب اختيار الأوزان أسلوب الأوزان المتساوية، أو بنائها على وفق النماذج الإحصائية ولا توجد طريقة محددة للاختيار وقد تم اختيار الأوزان بحسب خبرة ورأي الباحث، بعد استبعاد أعلى وأدنى قيمة، ذلك لتجنب إدخال القيم المتطرفة (Outliers)؛ حيث أعطينا أوزان محددة لكل مؤشر فرعي في بنا المؤشر التجميعي الكلي، ذلك بحسب درجة تأثيره في الاستقرار المالي وإسهامه في النشاط الاقتصادي، أما فيما يتعلق بالأوزان الترجيحية للمتغيرات المكونة لكل مؤشر فرعي فقد استخدمنا الطريقة الترجيحية (التقسيم المتساوي) بقسمة مجموع قيم المتغيرات بعد تطبيعها على عدده

1 - تم استخدام متوسط أسعار التصدير للنفط الخام المحدد في تقارير البنك المركزي اليمني بسبب تأثيره على الإيرادات العامة وكذلك على الاحتياطي من النقد الأجنبي وعلى عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله.

كما سنوضح ذلك في الفصل الثاني عند التطبيق والقياس والجدول الآتي يبين تفاصيل هذه الأوزان وعلاقة المتغيرات بمؤشر الاستقرار المالي.

جدول 1

المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي المقترح للجمهورية اليمنية (YFSI) وعلاقتها بالمؤشر

المؤشر الرئيس	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	مع المؤشر الرئيس	العلاقة
مؤشر القطاع المصرفي BSI 26%	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طردية	BSI $= \sum_{N=1}^6 dj / 6$
	جودة الأصول	القروض المصنفة إلى إجمالي القروض	عكسية	
	السيولة	نسبة التغطية (المخصصات إلى القروض المصنفة)	طردية	
	الربحية	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	طردية	
		نسبة العائد على الأصول (ROA)	طردية	
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	طردية	
مؤشرات الاقتصاد الكلي (ESI) 64%	نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	طردية	ESI = $\sum_{N=1}^8 dj / 8$
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	
		نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	
		نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	
	معدل نمو الإيرادات الحكومية	معدل نمو الإيرادات الحكومية	طردية	
		معدل التضخم	عكسية	
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	طردية	
		نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	
مؤشر المناخ العالمي (GSI) 10%	أسعار النفط العالمية	أسعار النفط العالمية	طردية	GSI = $\sum_{N=1}^2 dj / 2$
	التضخم العالمي	التضخم العالمي	عكسية	

الجدول من إعداد الباحث

المبحث الثاني: المنهجية المتبعة في تكوين مؤشر الاستقرار المالي اليمني

أولاً: مراحل بناء وتكوين المؤشر المركب:

المرحلة الأولى: التعرف إلى الأبعاد والمتغيرات، التي تميز الاقتصاد اليمني وتحديد المتغيرات المؤثرة في الاستقرار المالي ومن ثم على ضوءها تُحدّد المؤشرات الفرعية، (مؤشرات القطاع المصرفي، الاقتصاد الكلي، السوقية¹ والوزن الترجيحي لكل جزء بحسب درجة تأثيرها في الاستقرار المالي، ولذلك سنقوم بتحليل العمق المصرفي في الجمهورية اليمنية ليساعدنا في معرفة الأهمية النسبية للقطاع المصرفي في النظام المالي.

المرحلة الثانية: تحديد المتغيرات الفرعية لكل مؤشر مع شرح طرق اختيارها وماذا تعني؟ ومن ثم جمع البيانات والمعلومات، التي يتكون منها كل مؤشر والتعرف على مدى إمكانية الحصول عليها وماهي الصعوبات التي سنواجهها في توفير البيانات وما هي الحلول إزاء ذلك.

المرحلة الثالثة: تعبير قيم البيانات (أي استخدام طريقة إحصائية معينة مثلاً التوزيع - إعادة القياس - لتوحيد قيم البيانات) الطريقة التجريبية المستخدمة في مؤشر الاستقرار المالي المركب تستند إلى تحليل البيانات التاريخية الخاصة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية المرتبطة بالاستقرار المالي وتستخدم هذه التقنية لتوحيد مقاييس القياس وجعل المؤشر أكثر دقة بالنسبة للأهداف التي يتم تحقيقها.

المرحلة الرابعة: ترجيح المؤشرات وتجميع المؤشر (تحديد أوزانها النسبية) وفي هذه المرحلة يجب التركيز والتمعن في تحديد الأوزان بحسب أهمية المؤشرات الفرعية ودرجة تأثيرها في الاستقرار المالي ويحتسب الوزن على أهمية المتغير ودرجة تأثيره المتوقع على الاستقرار المالي بحيث يتم عن طريق عمل استمارة استبيان لعرضها على أصحاب الخبرة والتخصص في المجال المالي لأخذ آرائهم في تكوين المؤشر التجميعي وتحديد الوزن النسبي للمؤشرات الفرعية أو عن طريق رأي وخبرة الباحث على وفق الدراسة العمق المالي

1 - بالنسبة لليمن لا يوجد لدينا سوق مالية.

للقطاع المصرفي وتحليل متغيرات الاقتصاد اليمني وبناءً على الاستفادة من تجارب دول أخرى والدراسات السابقة لنفس المجال.

ثانيًا: منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي اليمني YFSI (Yamen Financial Stability Index): سيتم اتباع منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية على وفق أفضل الممارسات الدولية، واسترشادًا بالمنهجية المتبعة من صندوق النقد العربي، كذلك المنهجية المتبعة من قبل عدة دول عربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، مصر، العراق)

وقبل تجميع البيانات في مؤشرات فرعية ومن ثم في مؤشر واحد يعبر عن الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية سنقوم بتعديل هذه البيانات ومعالجتها وتطبيعها وإعطائها أوزانًا ترجيحية بما يعكس أثرها في الاستقرار المالي ويُحتسب المؤشر سنويًا حسب المنهجية الآتية:

1- تعديل المتغيرات بما يضمن أن الزيادة (أعلى قيمة) في المتغيرات تعكس تحسن في الاستقرار المالي في حين أن النقص يعني تراجع في الاستقرار المالي، ففي حال كانت المؤشرات ذات أثر سلبي على الاستقرار المالي (أي ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر الاستقرار المالي) مثل القروض المصنفة إلى إجمالي القروض، الدين العام الداخلي والخارجي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي وباقي المتغيرات ذات العلاقة العكسية تؤخذ القيمة العكسية لها بضربها في (-1) قبل التطبيع.

2- **تطبيع البيانات (Normalization):** أي تحويل البيانات الأساسية إلى قيم معيارية على وفق الطريقة التجريبية، ذلك باستخدام منهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر، ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي على وفق المعادلة الآتية:

$$dj = \frac{X - \text{Min}}{\text{Max} - \text{min}}$$

حيث dj = القيمة المعيارية للمتغير (j)

$\bar{X}$ = يمثل قيمة المتغير (i)

Min = القيمة الصغرى للمتغير في مدة الاحتساب.

Max = القيمة الكبرى للمتغير في مدة الاحتساب.

3- ترجيح المؤشرات الفرعية sub-index على وفق الصيغة الآتية: سنطبق الطريقة

الترجيحية بقسمة مجموع القيم بعد تطبيعها على عدد المتغيرات الفرعية، التي يتكون منها

المؤشر (أي الترجيح المتساوي للمتغيرات الفرعية) باستخدام المعادلة الآتية:

$$I = \sum_{j=1}^n dj/n$$

حيث إن: I: يمثل قيمة المؤشر الفرعي.

n: يمثل عدد المتغيرات.

dj = القيمة المعيارية للمتغير (j)

4- حساب المؤشرات الفرعية: يتم احتساب المؤشر الفرعي باستخدام المعدل المرجح

للمؤشرات، التي تم تطبيعها مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند

تحديد الأوزان الترجيحية وستحسب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي

والاقتصاد الكلي ومناخ الاقتصاد العالمي على وفق المعادلات الآتية:

- مؤشر القطاع المصرفي: (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية، التي تدخل في

$$BSI = \sum_{i=1}^6 dj/6 \text{ (احتسابه)}$$

- مؤشر الاقتصاد الكلي $ESI = \sum_{i=1}^8 dj/8$

$$GSI = \sum_{i=1}^2 dj/2 \text{ مؤشر المناخ العالمي}$$

5- حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي (YFSI) في الجمهورية اليمنية على وفق

الصيغة الآتية:

الترجيح النمطي لحساب المؤشر المركب: (YFSI). عادة ما يستخدم المؤشر المركب

مجموعة من المؤشرات وفي دراستنا استخدمنا (مؤشرات القطاع المصرفي، ومؤشرات

الاقتصاد الكلي ومؤشرات مناخ الاقتصاد العالمي) الموضحة في الأعلى وقد اعتمدنا على

مؤشرات الاستقرار المالي التي تم بناءها للعديد من الاقتصاديات الناشئة وهو متوسط مرجح للمؤشرات الفرعية، التي تعكس الاستقرار المالي حيث يكون لكل مؤشر فرعي نفس الوزن (وزن ترجيحي متساوي)، ثم تحديد المتغيرات بالوزن نفسها في تجميع كل مؤشر فرعي^(1*) في حين تم احتساب الأوزان في حساب مؤشر الاستقرار المالي المركب تماشيًا مع الأهمية التقديرية لشريحة معينة للقطاع المالي، الذي يميز الاقتصاد اليمني. وقمنا بحساب المؤشر المركب بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات فرعية (مؤشر القطاع المصرفي، مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، ومؤشر مناخ الاقتصاد العالمي).

والوزن المستخدم في بناء المؤشر تم تحديده بناءً على الأهمية النسبية لكل مؤشر فرعي في تحديد الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية؛ حيث يُسهم القطاع المصرفي بنسبة متدنية في النشاط الاقتصادي، كما لاحظنا ذلك عند تحليل العمق المالي، لذلك منحناه الوزن (26%) مع التأثير الأكبر للظروف الاقتصادية الكلية فمنحناه الوزن الأكبر (64%) ومن ثم مناخ الاقتصاد العالمي نظرًا لانفتاح الاقتصاد اليمني على الاقتصاد العالمي وتأثره بمعدلات التضخم العالمي وأسعار النفط العالمية تم إعطاءه الوزن (10%).

يعادل المؤشر المركب للاستقرار المالي الكلي القيمة المرجحة لقيم المؤشرات الفرعية، كما هو موضح في المعادلة:

$$yFSi = \sum_{i=1}^n \omega_j BIdj + \sum_{i=1}^n \omega_j EIdj + \sum_{i=1}^n \omega_j GIIdj$$

$$yFSi = (0.26) * BSi + (0.64) * ESi + (0.10) * GSi$$

حيث إن (yFSI): مؤشر الاستقرار المالي المركب للجمهورية اليمنية .

ω_j : الأوزان الترجيحية.

BI: مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

EI : مؤشر الاستقرار المالي للاقتصاد الكلي.

GI: مؤشر الاستقرار المالي للمناخ الاقتصادي العالمي.

1 - تم احتساب المؤشرات الفرعية عن طريق قسمة مجموع القيم بعد تطبيقها على عدد المؤشرات كما هو معمول به في البنك المركزي الأردني.

ثالثاً: ترميز المتغيرات الفردية لمؤشر الاستقرار المالي التجميعي في الجمهورية اليمنية (YFSI).

جدول 2

ترميز متغيرات الاستقرار المالي (YFSI)

الرمز	المتغيرات الفرعية
BSi	مؤشرات القطاع المصرفي Banking stability index
BSi1	نسبة كفاية رأس المال
BSi2	القروض المصنفة إلى إجمالي القروض
BSi3	نسبة التغطية (المخصصات إلى القروض المصنفة)
BSi4	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة
BSi5	نسبة العائد على الأصول (ROA)
BSi6	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)
ESi	متغيرات الاقتصاد الكلي Economic stability index
ESi1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
ESi2	نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
ESi3	نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
ESi4	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
ESi5	معدل نمو الإيرادات الحكومية
ESi6	معدل التضخم
ESi7	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
ESi8	نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
GSi	مؤشرات مناخ الاقتصاد العالمي Global Economic stability index
GSi1	أسعار النفط العالمية
GSi2	التضخم العالمي

الجدول من إعداد الباحث

الفصل الثاني: قياس وتحليل الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية باستخدام المؤشر التجميعي (YFSI)

المبحث الأول: تحليل مؤشرات العمق المالي اليمني للمدة (2001 - 2020م)

تستخدم هذه المؤشرات من ضمن مصفوفة المؤشرات التي توضح خصائص النظام المالي والمقاسة حسب منهجية البنك الدولي، وسنركز هنا على دراسة العمق المصرفي لمعرفة درجة إسهام القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة تأثيره في النشاط الاقتصادي وبذلك على ضوء البيانات نستطيع تحديد الأهمية النسبية التي يجب أن نعطيها لمؤشرات القطاع المصرفي في مكونات مؤشر الاستقرار المالي المركب وسنركز هنا على مؤشرات العمق المصرفي فقط بحسب البيانات المتوافرة ممثلة في المؤشرات المبينة في الجدول الآتي:

جدول 3

مؤشرات العمق المالي للقطاع المصرفي اليمني للمدة (2001 - 2020م)

العام	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / عرض النقود M2 / الناتج	الناتج المحلي الإجمالي	الودائع / الناتج المحلي الإجمالي
2001م	5.6%	33.9%	17.7%
2002م	5.6%	36.3%	19.8%
2003م	6.1%	37.8%	21.0%
2004م	6.9%	36.5%	21.5%
2005م	6.7%	32.7%	18.8%
2006م	6.4%	33.7%	20.3%
2007م	7.4%	33.5%	21.3%
2008م	7.0%	30.9%	20.3%
2009م	7.1%	36.4%	23.6%
2010م	6.5%	33.7%	22.6%
2011م	5.6%	34.9%	20.8%
2012م	5.4%	40.1%	26.2%

العام	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي	عرض النقود M2 / الناتج المحلي الإجمالي	الودائع / الناتج المحلي الإجمالي
2013م	6.6%	40.3%	28.9%
2014م	7.3%	43.5%	31.2%
2015م	7.2%	56.5%	37.5%
2016م	7.6%	69.5%	42.7%
2017م	8.0%	82.5%	45.7%
2018م	5.0%	47.5%	26.1%
2019م	4.6%	47.4%	25.8%
2020م	3.5%	47.8%	25.1%
المتوسط	6.3%	42.8%	25.8%

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني والجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2001-2020)

عند تحليل بيانات الجدول رقم (3) نلاحظ الآتي:

- تدني مؤشر نسبة الائتمان الممنوح من المصارف للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في مدة الدراسة، التي توضح ضعف دور القطاع المصرفي وإسهامه في دعم النمو الاقتصادي بالبلد، وتعزيز الروابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة والنظام المصرفي؛ وقد حللنا البيانات بتقسيمها إلى مرحلتين نظرًا لتغير الظروف السياسية والاقتصادية في المرحلة الثانية باعتبارها ظروف غير عادية حيث لم تتجاوز في المتوسط (6.5%) في المرحلة الأولى من الدراسة (2001 - 2010م) وبقيت أقل من المتوسط في السنوات الأولى للدراسة (2001-2003م) وبلغت أدنى مستوى لها في نهاية عام (2001م) لتسجل نسبة (5.6%) إلا أنها أخذت بعد ذلك بالارتفاع في بقية السنوات إلى مستوى أعلى من المتوسط وبلغت أعلى مستوى لها (7.4%) في نهاية عام (2007م).

وفي المرحلة الثانية من الدراسة، فقد بلغ المتوسط السنوي أقل مما كان عليه في المرحلة الأولى ليسجل نسبة (6%) وبقي أقل من المتوسط في السنوات (2011 و

(2012م)، وأخذت بعد ذلك بالارتفاع ليبلغ أعلى مستوى له في عام (2017م) بنسبة (8%)، وقد يعود سبب ارتفاع هذه النسبة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من (5,317) مليار ريال في نهاية عام (2016م) إلى (5,190) مليار في نهاية عام (2017م)، ومن ثم عادت لتراجع في باقي السنوات لتبلغ أدنى مستوى لها في نهاية عام (2020م)؛ حيث سجلت (3.5%) فقط، ويعود سبب ذلك إلى إجماع وامتناع البنوك عن تقديم القروض للقطاع الخاص لانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي بالبلد من جانب ومن جانب آخر أدى الانهيار المتسارع لسعر صرف العملة الوطنية وانقسام القطاع المصرفي في هذه المرحلة إلى فقدان الثقة في العملة الوطنية نتيجة تدهور قيمتها الشرائية بشكل مستمر.

- تدني مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي يوضح ارتفاع حجم المعاملات المالية، التي تتم خارج القطاع المصرفي وكذلك ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجمهورية اليمنية، مما يسبب تشوهات كبيرة في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرسمية؛ إذ لا يوفر الاقتصاد غير الرسمي المعلومات الكافية، أو قاعدة البيانات الدقيقة اللازمة لإعداد الخطط والاستراتيجيات للدولة، كما أنه يحد من قدرة السلطات النقدية في التنبؤ بالآزمات والمخاطر النظامية، التي يمكن ان يتعرض لها النظام المالي في المستقبل وتُعدُّ هذه النسبة (المؤشر) متدنية جدًا إذا ما قارناها بالبلدان الأخرى؛ حيث تجاوزت الـ (45%) في فلسطين للأعوام⁽¹⁾ (2018-2020) في حين بلغت في المتوسط ما بين (70%) و (90%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (2000 - 2020م) في الأردن⁽²⁾ وبالمقارنة مع مجموع الدول العربية، فقد بلغ متوسط نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة بنهاية

1 - البنك المركزي الفلسطيني، تقرير الاستقرار المالي (2020م).

2 البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي (2020م)، ص 25.

عام 2020م (62.4%)⁽¹⁾ ويسلط هذا التفاوت الضوء على أنه لا بد للمؤسسات المالية في الجمهورية اليمنية من مضاعفة جهودها لتحقيق مزيد من الترسخ المالي.

- وعند تحليل مؤشر نسبة عرض النقود M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنها بلغت في المتوسط للنصف الأول من الدراسة (2001-2010) (34.5%)، وهي المدة الأكثر استقراراً خلال فترة الدراسة وارتفعت إلى أعلى من المتوسط في السنوات من (2002 - 2004م) ومن ثم تراجعت إلى ما دون المتوسط للسنوات من (2005-2010م) باستثناء عام (2009م)؛ حيث بلغت (36.4%)، وكانت أعلى نسبة وصلت إليها في (2003م) (37.8%) وأدنى قيمة (31%) في نهاية عام (2008م).

عند تحليل المرحلة الثانية الممثلة في السنوات من (2011-2020م)، التي تُعدُّ مرحلة مرت بها البلاد في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة الصراعات والحروب وانعكس ذلك على الاستقرار الاقتصادي؛ حيث نلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل في المتوسط (51%) في الوقت، الذي لم يكن هناك ارتفاع كبير في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يدل ذلك على أن الزيادة تمثلت في زيادة العملة المتداولة خارج البنوك وليس نتيجة لتحسن وتطور التعامل المصرفي وزيادة الإيداع التي تعكس تطور القطاع المصرفي، وتوضح بيانات الجدول أن هذه النسبة أخذت في الزيادة المستمرة والمطرده من (35%) في نهاية عام (2011م) لتبلغ أعلى نسبة لها في عام (2017م) عند (82.5%) ويعود سبب ذلك إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الكتلة النقدية الموجودة خارج البنوك نتيجة توسع الحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد (الاقتراض من البنك المركزي) مع ملاحظة أن هذه النسبة مقاسة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الذي تضخم هو بدوره نتيجة الارتفاع الكبير في معدلات التضخم. وتراجعت هذه النسبة في الأعوام (2018 - 2020م) إلى ما دون المتوسط ومن هنا

1 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2022م)، ص 176.

يمكن القول أن ارتفاع نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي من دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج والتشغيل تشير إلى زيادة كمية النقد المتداول في الاقتصاد تنعكس آثارها في المستوى العام للأسعار (التضخم)، مما يوجب على السلطات النقدية رفع أسعار الفائدة لمواجهة هذه الإشكالية، وهكذا ستتوالى الإجراءات والتأثيرات حتى تتراجع الائتمان الممنوح للمستثمرين ومعه يتراجع الإنتاج والتوظيف وترتفع البطالة وتنخفض المداخيل ويحدث انكماش في الاقتصاد وبذلك حدوث عدم الاستقرار المالي والاقتصادي عمومًا هذا يوضح لنا أهمية المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، واحتواء الاختلالات قبل انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي.

- وعند تحليل مؤشر نسبة ودائع الجمهور إلى الناتج المحلي الإجمالي بكونه مقياس لقياس حجم الودائع المصرفية في الاقتصاد مقارنة بحجم النشاط الاقتصادي الكلي، التي توضح مستوى الوعي الادخاري في المجتمع وقوة القطاع المصرفي في جذب المدخرات ومدى استقراره، كما تبين درجة الشمول المالي وطبيعة التعاملات المالية وتسوية المدفوعات؛ حيث نجد تدني هذه النسبة في النظام المالي اليمني فقد بلغ متوسط سنوات الدراسة للمرحلة الأولى التي تتمثل في (2001-2010م) (20.7%) فقط وارتفعت من (17.7%) منذ بداية الدراسة بصورة متذبذبة لتبلغ أعلى مستوى لها في العام (2009م) عند (23.6%).

وفي المرحلة الثانية بلغ المتوسط السنوي (31%) وأخذت تنمو باتجاه تصاعدي لتبلغ أعلى نسبة لها في السنوات (2015-2017م) تمثلت في (37.5%) (42.7%) (45.7%) على التوالي ويعود ذلك نتيجة لتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه المدة التي اتسمت ببداية الحرب الدائرة في اليمن وتوقف الإنتاج في كثير من القطاعات الاقتصادية ولكن نلاحظ تراجع هذه النسبة للسنوات اللاحقة ويعود السبب في ذلك كما أشرنا في الأعلى إلى الارتفاع الكبير للقيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي بوصفه أحد عوامل التضخم وإذا ما قارناها مع متوسط نسبة الودائع إلى الناتج المحلي

الإجمالي للدول العربية كمجموعة في نهاية (2020م) فقد بلغت (91.1 %) ⁽¹⁾ وهذا يوضح ضعف القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي وتدني إسهامه في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، كما توضح لنا تدني وضعف الوعي الادخاري في الجمهورية اليمنية مقارنة بالدول العربية، وارتفاع العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي وتفضيل التعاملات النقدية المباشرة بعيداً عن استخدام الشيكات والخدمات المصرفية الإلكترونية وهذا بدوره يعبر عن ضعف ومحدودية نظام المدفوعات. وعند مقارنتها مع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت في المتوسط (6%) تقريباً فذلك يدل على ان الجزء الأكبر من الودائع يستخدم لتمويل الاقتراض الحكومي ممثل في أدون الخزانة.

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2022)، مرجع سابق، ص178.

المبحث الثاني: تحليل المتغيرات المستخدمة في مؤشر الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية

قبل تحليل وقياس مؤشر استقرار القطاع المصرفي واستقرار الاقتصاد الكلي لابد لنا من التعرف على المتغيرات المستخدمة في المؤشر وتحليلها كما يلي:

أولاً: تحليل متغيرات القطاع المصرفي اليمني

سوف نقوم بتجميع البيانات، التي سنستخدمها في احتساب مؤشر الاستقرار المالي ومن ثم القيام بتعديلها وتطبيعها؛ أي تعبيرها حسب الطريقة التجريبية (إعادة القياس) بهدف توحيد قيم البيانات ويعرض الجدول (4) بيانات ومتغيرات القطاع المصرفي والتي من خلالها نلاحظ الآتي:

- أن مؤشر كفاية رأس المال في القطاع المصرفي اليمني أعلى من الحد الأدنى المطلوب على وفق متطلبات معيار بازل I و II والمحددة بـ (8%) في سنوات الدراسة؛ حيث بلغت في المتوسط (26%) وكان أعلى حد لها (43%) في عام (2020م) وأدنى حد (18%) في (-) 2003 2006م مع ملاحظة أنه عند تجميع نسبة كفاية رأس المال من إجمالي البنوك العاملة في اليمن وفي مدة الدراسة تم اخذ بيانات البنوك ذات الأهمية النظامية في القطاع المصرفي¹ ومن أجل أن تكون نسبة كفاية رأس المال أكثر عدالة ومصادقية تم ضرب نسبة كفاية رأس المال لكل بنك في أهميته النسبية من أصول القطاع المصرفي لكل عام في سنوات الدراسة ومن ثم جمع البيانات لجميع البنوك.

- فيما يتعلق بنسبة القروض المصنفة BSi2⁽²⁾ إلى إجمالي قروض القطاع الخاص، فهي ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر الاستقرار المالي.

1 -* اعتمد الباحث على بيانات البنوك ذات التأثير في القطاع المصرفي والتي تساهم بغالبية أصول القطاع المصرفي من حيث أهميتها النسبية واستبعدت البنوك الصغيرة نظراً لارتفاع نسبة كفاية رأس المال فيها بحيث يتجاوز الـ 400% في بعض البنوك وهذا سينعكس في عدم منطقية بيانات كفاية رأس المال.

2 -* يقصد بالقروض المصنفة هي تلك القروض المشكوك في تحصيلها والقروض المتدنية والرديئة والتي يتطلب من البنك عمل المخصصات لها لمواجهة عدم السداد من قبل العملاء المقترضين وكلما زادت هذه القروض تنعكس سلباً على مؤشر السلامة المالية للقطاع المصرفي.

وعند النظر إلى بيانات الجدول نلاحظ أن نسبة القروض المصنفة إلى إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص في القطاع المصرفي اليمني مثلت في المتوسط (29%)؛ أي أن ما يقارب الثلث من التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص تتعرض لمخاطر وأزمات الديون غير المنتظمة وهذا له العديد من التأثيرات، وعند تقسيم مدة الدراسة على مرحلتين نجد أنها في المرحلة الأولى أخذت بالتراجع المستمر عما كانت عليه في بداية الدراسة من (25%) لتبلغ أدنى مستوى لها عام (2009م) عند (14%)، وهي المرحلة الأكثر استقراراً ويُعدُّ مؤشر إيجابي لتحقيق الاستقرار المصرفي خصوصاً والاستقرار المالي عمومًا. وأخذت بعد ذلك بالتوجه نحو الصعود إلا أنها بقيت أقل من المتوسط حتى عام (2014م) وعند دخول البلاد في الأزمة السياسية ونشوب الحرب والصراع منذ (2015م) نلاحظ ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة بدرجة عالية لتمثل أكبر من (50%) من القروض الممنوحة للقطاع الخاص قروض مصنفة وغير منتظمة؛ حيث بلغت أعلى نسبة (62%) في عام (2017م) وهذا مؤشر سلبي يؤثر في الاستقرار المالي وفي مثل هذه الحالة يجب على السلطات النقدية مواجهة ذلك لمنع انتشار الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي.

جدول 4

متغيرات القطاع المصرفي اليمني المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي

المؤشر	كفاية رأس المال	جودة الأصول		السيولة	الربحية	
السنة	BSi1	BSi2	BSi3	BSi4	BSi5	BSi6
2001	20.5%	25.0%	80.0%	100.1%	0.8%	12.6%
2002	19.6%	22.3%	80.0%	100.7%	0.8%	13.6%
2003	18.4%	19.3%	81.0%	100.9%	0.8%	14.0%
2004	18.2%	17.2%	84.0%	100.7%	0.8%	15.2%
2005	18.8%	16.2%	83.0%	101.5%	1.1%	17.8%
2006	18.4%	16.9%	75.0%	102.9%	1.3%	18.9%
2007	18.7%	13.6%	60.0%	102.1%	1.5%	22.3%
2008	19.2%	14.0%	60.0%	102.7%	1.0%	13.0%
2009	20.9%	14.1%	46.1%	104.4%	1.0%	11.2%
2010	20.2%	18.0%	77.8%	103.8%	1.0%	10.7%
2011	25.6%	21.7%	71.0%	104.2%	0.5%	5.2%
2012	26.8%	25.7%	72.1%	103.5%	1.0%	11.6%

المؤشر	كفاية رأس المال	جودة الأصول		السيولة	الربحية	
السنة	BSi1	BSi2	BSi3	BSi4	BSi5	BSi6
2013	24.6%	22.1%	71.3%	103.3%	0.7%	8.8%
2014	24.9%	25.3%	70.6%	102.7%	0.7%	8.3%
2015	33.1%	37.8%	69.8%	102.0%	0.5%	6.2%
2016	31.9%	55.1%	68.9%	101.0%	0.7%	9.2%
2017	42.3%	61.6%	67.6%	100.2%	0.5%	6.4%
2018	37.9%	49.7%	66.4%	98.7%	0.5%	7.4%
2019	36.9%	53.0%	65.7%	98.3%	0.8%	10.2%
2020	43.2%	61.4%	66.1%	99.3%	0.9%	11.3%
المتوسط	26.0%	25.8%	71%	101.6%	0.8%	11.7%

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي اليمني، وتقارير البنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن للمدة (2001- 2020).

- من أجل الحد من المخاطر الائتمانية الناتجة عن ارتفاع نسبة القروض المصنفة من إجمالي القروض اتخذ القطاع المصرفي اليمني العديد من السياسات والإجراءات ومن أهمها وضع المخصصات والفوائد المجنبية؛ حيث نلاحظ أن المتوسط السنوي لنسبة التغطية بلغ (71%) من إجمالي القروض المصنفة بمعنى أن (71%) من هذه القروض المصنفة محمية بالمخصصات، مما يحد من تعرض البنوك لمخاطر القروض غير المنتظمة وقد بلغت حدها الأعلى (84%) في عام (2004م) وحدها الأدنى (46%) في عام (2009م) مع ملاحظة أن ارتفاع المخصصات تحد من مخاطر الائتمان وتحمي القطاع المصرفي من الوقوع في أزمات الديون غير المنتظمة إلا أنها تؤثر على صافي أرباح القطاع المصرفي وبذلك على العائد على الأصول وحقوق الملكية وعلى قدرة البنوك على احتجاز المزيد من الأرباح لتوسع نشاطها وتعزز من رأسمالها.
- فيما يتعلق بمؤشر السيولة يجب أن ننوه إلى عدم التزام كثير من البنوك في الإفصاح عن نسبة السيولة القانونية في تقاريرها السنوية كذلك لم يتم العمل في القطاع المصرفي اليمني بنسبة تغطية السيولة على وفق اتفاقية بازل III (LCR)

في الأجل القصير^(1*) ولذلك احتسبت نسبة السيولة من قسمة الأصول السائلة لإجمالي القطاع المصرفي على الالتزامات السائلة؛ حيث نلاحظ أن متوسط نسبة السيولة في مدة الدراسة بلغت (102%) وبقيت أعلى من الـ (100%) من بداية الدراسة وحتى عام (2017م) لتتراجع في الثلاث السنوات الأخيرة إلى (98.7%) (98.3%) (99.3%) على التوالي، مما يشير إلى القطاع المصرفي على تغطية الالتزامات السائلة من الأصول السائلة لديه وبذلك عدم تعرضه لمخاطر السيولة باستثناء الثلاث السنوات الأخيرة وبدرجة منخفضه؛ حيث نلاحظ انعكاس ذلك على مؤشر السلامة المالية.

- تقيس مؤشرات الربحية قدرة القطاع المصرفي على استغلال الموارد المتاحة في تعظيم قيمة الأصول وتحقيق العائد لإصحاب حقوق الملكية حيث بلغ متوسط العائد على الأصول في القطاع المصرفي اليمني في مدة الدراسة (0.8%) وقد بقي ثابت عند نسبة (0.8%) منذ بداية الدراسة وحتى (2004) ثم ارتفع بعد ذلك ليبلغ أعلى مستوى (1.5%) في عام (2007م) وبقي أعلى من المتوسط حتى عام (2010م) وتراجع بعد ذلك ليبلغ أقل من المتوسط في باقي سنوات الدراسة باستثناء عام (2012م) وعام (2020م).

- كذلك الحال في مؤشر العائد على حقوق الملكية؛ حيث إن بقائه ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفعاليتها في استخدام رأسمالها، الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر، التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً وقد بلغ المتوسط السنوي للعائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي اليمني (11.7%) وبقي أعلى من المتوسط منذ بداية الدراسة وحتى عام (2008م) في حين بلغت أعلى نسبة (22.3%) في عام (2007م) وتراجع بعد ذلك إلى مستوى أدنى من المتوسط للسنوات من (2009) وحتى نهاية الدراسة،

1 - * التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات سيولة عالية لتغطية التدفقات النقدية لديها حتى 30 يوماً = (الأصول السائلة عالية الجودة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم $\leq 100\%$)

وقد يكون السبب الرئيس في ذلك هو دخول البلاد في حالة عدم الاستقرار السياسي وتأثر نشاط البنوك نتيجة لذلك.

ثانياً: تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي في الجمهورية اليمنية (2001 - 2020م)

سنقوم هنا بتحليل متغيرات الاقتصاد الكلي، المكونة لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي والتي تم اختيارها من قبل الباحثين على وفق درجة أهميتها وعلاقتها بمؤشر الاستقرار المالي؛ حيث وجدنا العديد من الدول التي عملت على بناء مؤشر مركب للاستقرار المالي أخذت في استخدام المتغيرات نفسها التي أخذناها مع زيادة أو نقصان بحسب اختلاف وطبيعة اقتصاد كل دولة وقبل تحليل نتائج مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لا بد من تحليل تطور هذه المتغيرات ليسهل لنا معرفة أثر ذلك التغير في مؤشر الاستقرار لاحقاً.

من بيانات الجدول (5) يمكن توضيح وتحليل للمتغيرات المستخدمة في قياس الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية على النحو الآتي:

تم اختيار هذه المتغيرات بكونها أكثر المتغيرات تأثيراً على استقرار الاقتصاد الكلي وقد استُخدمت في جميع الدول، التي عملت على إنشاء وتكوين مؤشر تجميعي للاستقرار المالي فعند حدوث تغير، أو اختلال فيها ينعكس على مؤشر الاستقرار المالي الكلي بحسب علاقة المتغير سواء كانت طردية أو عكسية.

جدول 5

متغيرات الاقتصاد الكلي المستخدمة لقياس وتحليل الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية (2001 - 2020م)

المؤشر السنة	ESi1	ESi2	ESi3	ESi4	ESi5	ESi6	ESi7	ESi8
2001	3.9	7.2	4.7	52	-5.84	11.9	41.65	1.3
2002	3.3	4.3	2.8	49.7	3.6	12.2	42.4	0.9
2003	3.3	1.3	7.3	48	16.2	10.8	40.7	-3.9
2004	4.6	1.6	6.8	38.5	19	12.5	40.76	-1.6
2005	5.1	3.8	5.6	30.8	36.8	11.8	35.7	-1.4
2006	4.6	1.1	3.6	28.7	30.5	7.9	36.4	1.1

المؤشر السنة	ESi1	ESi2	ESi3	ESi4	ESi5	ESi6	ESi7	ESi8
2007	4.7	-6.3	7.5	24.5	-1.42	11.7	32.8	-6.4
2008	4	-4	8.2	20.5	39.5	19	26.9	-3.8
2009	4.1	-8.5	16.8	20.6	-34.5	4	25.2	-9.0
2010	5.7	-3.7	22.8	19.7	38.5	12.5	19.4	-4.0
2011	-15.1	-4.5	24.8	19.5	-3.5	23.2	14.9	-4.7
2012	-1.1	-1	30.3	22.6	12	5.8	19.2	-5.4
2013	5.3	-4.2	36.4	20.9	-11.1	8.1	15.4	-8.3
2014	-11.2	-4.7	42.4	21.9	6.9	10.4	14	-4.6
2015	-36.1	-10	70.1	25.8	-52.2	23.9	7.9	-14.8
2016	-15	-4.8	91.8	30	-17.8	11.9	4.5	-14.5
2017	-10.1	-2.7	102.3	30.7	-3.8	4	4.49	-7.9
2018	-0.08	-4.5	100.3	27.9	11	48.3	4	-7.5
2019	1.4	-12.4	100.4	29.4	-44.4	7.7	9.4	-9.9
2020	1.2	-3.4	137.9	35.2	0.09	16.3	17.3	-8.8

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على (التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني وتقارير البنك الدولي والتقارير الاقتصادية العربي الموحد، وتقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي) لسنوات متعددة.

- يرتبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعلاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المالي حيث نلاحظ من الجدول تحقيق معدل نمو موجب في المدة من (2010-2001م).

وتراجع في (2011م) لينمو بصورة سالبة بلغت (-15.1%)، وهي تعكس نتيجة الأحداث التي وقعت في البلاد من ثورة الشباب ومن ثم ونتيجة للأحداث السياسية وعدم الاستقرار والحرب الدائرة في اليمن منذ (2014م) وحتى (2020م) أخذ مؤشرات سالبة ليبلغ أدنى مستوى في (2015م) (-36%).

- فيما يتعلق بمؤشر نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، فهو يرتبط بعلاقة طردية مع الاستقرار المالي وتوضح بيانات الجدول أن نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت أعلى نسبة له (7.2%) في بداية الدراسة، ومن ثم أخذت بالتراجع ولكنها بقيت في صورة موجبة حتى عام

(2006م) وتراجعت بعد ذلك لتمثل إشارة سالبة في بقية سنوات الدراسة لتبلغ

أدنى مستوى لها في (2019م).

- كما نلاحظ أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي تطور في المرحلة الأولى من الدراسة؛ ليرتفع من أدنى مستوى له في (2002م) عند (2.8%) إلى (42.4%) في (2014م) وأخذ بعد ذلك بالارتفاع بدرجة كبيرة ونمو مضطرد ليبلغ في (2020م) (138%)، مع ملاحظة أن معظم الدين الداخلي هو عبارة عن تمويل بالمكشوف من البنك المركزي اليمني (إصدار نقدي جديد).
- كذلك الحال بالنسبة للدين العام الخارجي، فقد بلغ المتوسط خلال فترة الدراسة (29.8%) وكانت أعلى نسبة (52%) في (2001م) وتراجعت بعد ذلك على حساب زيادة الأهمية النسبية للدين العام الداخلي لتبلغ أدنى مستوى لها في (2011م) عند (19.5%).
- توضح لنا بيانات الجدول أن متوسط معدل نمو الإيرادات العامة في المدة من بداية الدراسة وحتى عام (2014م) بلغ (10.5%)، وكان أعلى نسبة لها في عام (2008)، حيث زادت بنسبة (39.5%) في حين بلغت أدنى نسبة لها في عام (2009م) (34.5%).
- وفي المدة التي اتسمت بعدم الاستقرار السياسي في الأعوام من (2015 - 2020م) فقد تراجعت بمتوسط سنوي بلغ (18%)،
- بالنسبة لمعدل التضخم يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستقرار المالي؛ حيث بلغ المتوسط السنوي للفترة الأولى من الدراسة (11.6%) وبلغت أعلى نسبة في عام (2001م) (23.2%) وأدنى نسبة (3.96%) أما في المدة الثانية ونتيجة لعدم استقرار وضع البلد، فقد بلغ متوسط التضخم السنوي¹ (18.75%)، حيث بلغت أعلى نسبة في عام (2018م) عند (48.3%).

1 - معدل التضخم هنا يعبر عما جاء في تقارير البنك المركزي ووزارة التخطيط وكذلك تقارير البنك الدولي مع أن الحقيقة والواقع أكثر من ذلك.

- فيما يتعلف بنسبة الاحتياطيّات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ المتوسط لعام لسنوات الدراسة (22.6%) وعند تقسيم الدراسة وتحليل البيانات في مرحلتين بحسب الاستقرار السياسي بالبلد نجد أن متوسط المرحلة الأولى من (-2014 2001) بلغ (29%) وفي المرحلة الثانية من (2015 -2020م) بلغ المتوسط (7.9%) فقط؛ حيث أخذ الاحتياطي الأجنبي بالتراجع والانهيّار ليبلغ أدنى مستوى له في (2018م) عند (4%) فقط وهذا انعكس على ارتفاع المخاطر النظامية للنظام المالي عموماً وبذلك عدم الاستقرار المالي.
- وعند تحليل نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجدول أدناه نلاحظ إنها بلغت في المتوسط (3.5%) ، وهي قريبة من الحدود الآمنة المتعارف عليها دولياً حيث أن العجز المتوازن يجب ألا يتجاوز (3%) من الناتج المحلي الإجمالي.
- أما في المرحلة الثانية نلاحظ تفاقم العجز بدرجة كبيرة وكان متوسط المدة قد بلغ (10.6%).

المبحث الثالث: قياس وتحليل مؤشر الاستقرار المالي التجميعي في الجمهورية اليمنية (Yamen Financial Stability Index) (yfsi)

سبق وإن أوضحنا في الفصل الأول طريقة احتساب مؤشر الاستقرار المالي التجميعي للجمهورية اليمنية (yfsi) وقمنا بحساب مؤشر الاستقرار المالي المركب بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات فرعية) مؤشر القطاع المصرفي، ومؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، ومؤشر مناخ الاقتصاد العالمي) التي سبق وأن وضعناها.

حيث تم تحديد الأوزان المستخدم في بناء مؤشر الاستقرار المالي المركب بناءً على الأهمية النسبية لكل مؤشر فرعي في تحديد الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية؛ حيث يساهم القطاع المصرفي بنسبة متدنية في النشاط الاقتصادي كما لاحظناها عند تحليل العمق المالي ولذلك منحناه الوزن (26%) مع التأثير الأكبر للظروف الاقتصادية الكلية فمنحناه الوزن الأكبر (64%) ومن ثم مناخ الاقتصاد العالمي نظراً لانفتاح الاقتصاد اليمني على الاقتصاد العالمي وتأثره بمعدلات التضخم العالمي وأسعار النفط العالمية فمنحناه الوزن (10%).

يعادل المؤشر المركب للاستقرار المالي الكلي القيمة المرجحة لقيم المؤشرات الفرعية كما هو موضح في المعادلة الآتية:

$$yFSi = \sum_{i=1}^n \omega_j BIdj + \sum_{i=1}^n \omega_j EIdj + \sum_{i=1}^n \omega_j GIIdj$$

$$yFSi = (0.26) * BSi + (0.64) * ESi + (0.10) * GSi$$

علمًا بأن قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والواحد فكلما اقتربت القيمة من الصفر أو ما دون (0.50) يدل ذلك على وجود ضعف في النظام المالي وترتفع درجة تعرضه للمخاطر النظامية والصدمات وكلما اقتربت من الواحد الصحيح ازدادت درجة الاستقرار.

في النظام المالي. وعلى ضوء نتيجة مؤشر الاستقرار المالي تقوم السلطات النقدية وغيرها ممن يناط بها مسؤولية الاستقرار المالي بالبلد بتحديد السياسات والاجراءات اللازمة لمنع وقوع المخاطر وبما يحقق الاستقرار المالي وسنقوم أولاً بتحليل نتائج مؤشر الاستقرار المصرفي (السلامة المالية) واستقرار الاقتصاد الكلي ومناخ الاقتصاد العالمي

باعتبارها مؤشرات فرعية يتكون منها مؤشر الاستقرار المالي التجميعي وفقاً لدرجة الأهمية النسبية لكل منها سنعمل على قياس وتحليل المؤشر الكلي كما في الجدول الآتي:

جدول 6

نتيجة مؤشر الاستقرار المالي التجميعي (2001-2020)

السنة	BSi 26%	ESi 64%	%10 GSi	YFSi
2001	0.46	0.78	0.45	0.66
2002	0.49	0.78	0.43	0.67
2003	0.50	0.74	0.35	0.64
2004	0.54	0.80	0.42	0.70
2005	0.64	0.86	0.47	0.77
2006	0.68	0.88	0.55	0.79
2007	0.67	0.72	0.56	0.69
2008	0.51	0.78	0.42	0.68
2009	0.48	0.64	0.73	0.61
2010	0.59	0.77	0.64	0.71
2011	0.46	0.59	0.65	0.56
2012	0.58	0.72	0.77	0.69
2013	0.49	0.65	0.81	0.62
2014	0.46	0.63	0.81	0.60
2015	0.40	0.26	0.64	0.33
2016	0.36	0.39	0.57	0.40
2017	0.32	0.50	0.56	0.46
2018	0.30	0.43	0.65	0.42
2019	0.33	0.41	0.58	0.41
2020	0.41	0.48	0.51	0.47
المتوسط	0.48	0.64	0.58	0.59

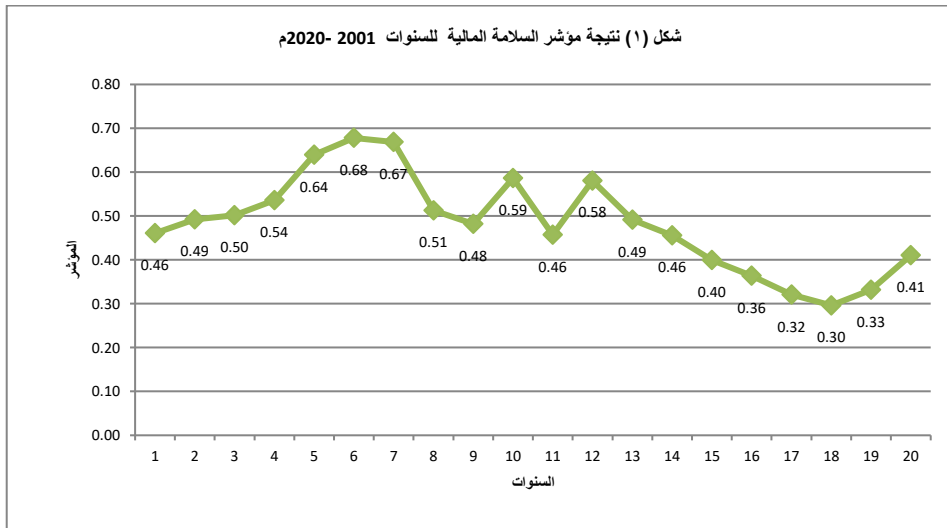
الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (4) (5) وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعد معالجة البيانات احصائيًا وباستخدام المعادلة المتبعة في احتساب المؤشر المركب.

أولاً: تحليل نتائج مؤشر استقرار القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية (BSi)

Banking stability index

توضح بيانات الجدول (6) والشكل (1) مؤشر السلامة المالية للقطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية لسنوات الدراسة.

- حيث؛ بلغ قيمة مؤشر السلامة المالية ما بين (0.68) نقطة كحد أقصى في عام (2006م) و(0.30) نقطة كحد أدنى في عام (2018م) وكان اقل من الإشارة المرجعية المعمول بها والمتعارف عليها دولياً (0.50) في السنوات (2001م، 2002م) ليعبر عن حالة عدم الاستقرار في القطاع المصرفي ومن ثم ارتفع ليبلغ أعلى من الإشارة المرجعية في السنوات (2003 - 2008م) لتوضح لنا أن القطاع المصرفي في تحسن وعدم تعرضه للمخاطر النظامية
- تراجع بعد ذلك في (2009م) ليبلغ (0.48) نقطة متأثراً بالتغيرات والمخاطر النظامية في القطاع المصرفي العالمي جرّاء الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008-2009) كون القطاع المصرفي اليمني مرتبط بالنظام المالي العالمي ويتأثر بالتغيرات التي تحدث في النظام المالي العالمي سواء نتيجة تعرض الاستثمارات الخارجية للقطاع المصرفي أو نتيجة الارتباط التكنولوجي والمحاكاة.



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

- عاد ليرتفع في العام (2010م) إلى (0.59) نقطة محققاً استقراراً نسبياً ونتيجة لأحداث الربيع العربي (ثورة الشباب) في عام (2011م) وما نتج عنها من ارتفاع المخاطر النظامية التي تعرض لها القطاع المصرفي أدى إلى تراجع مؤشر الاستقرار ويكون القطاع المصرفي مرتبطاً بالاستقرار الاقتصادي بشكل عام نلاحظ أنه تأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد حيث تراجع مؤشر السلامة المالية (أي ارتفاع المخاطر النظامية التي تعرض لها القطاع المصرفي) إلى (0.46) نقطة وقد لاحظنا ذلك في الجدول (4) بارتفاع مؤشر القروض المصنفة وتراجع نسبة التغطية كما تراجعت مؤشرات العائد بنسبة (50%) ونتيجة للأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها اليمن منذ (2014م) تراجع مؤشر استقرار القطاع المصرفي بشكل مستمر وبصورة تنازلية إلى ما دون الإشارة المرجعية باستثناء عام (2012م) ليبلغ أدنى مستوى له عند (0.30) نقطة في (2018م) ويعود سبب ذلك التراجع إلى ارتفاع نسبة القروض المصنفة من إجمالي القروض حيث مثلت أكثر من النصف في السنوات (2016 - 2020م) وتراجع نسبة التغطية وكذلك تراجع مؤشرات العائد للتوضيح أكثر راجع الجدول (4) أعلاه.

ثانياً: احتساب وتحليل مؤشر الاقتصاد الكلي في الجمهورية اليمنية (ESI)

من أجل احتساب مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي يتطلب تمهيط المؤشرات الجزئية (إعادة القياس على وفق الطريقة التجريبية)، لذلك يجب معرفة اتجاه تغيرها بعلاقتها مع المؤشر المركب؛ أي هل أن الارتفاع يعني تحسناً أو تدهوراً في قيمة المؤشر وبناء عليه يتم تمهيط المتغيرات بطريقة تعكس ارتفاع مؤشرها تحسناً في قيمتها؛ حيث سينعكس ذلك على قيمة المتغير بعد التطبيع ويمكن توضيح أن المتغيرات التي سيتم ضربها في (-1)، هي التي لها علاقة عكسية مع المؤشر المركب الفرعي (مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي)، التي تكون قيمتها بصورة موجبة قبل التعديل مثل (نسبة الدين العام الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التضخم) أما المتغيرات، التي هي في طبيعتها تكون سالبة قبل التغيير مثل نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبقى، كما هي:

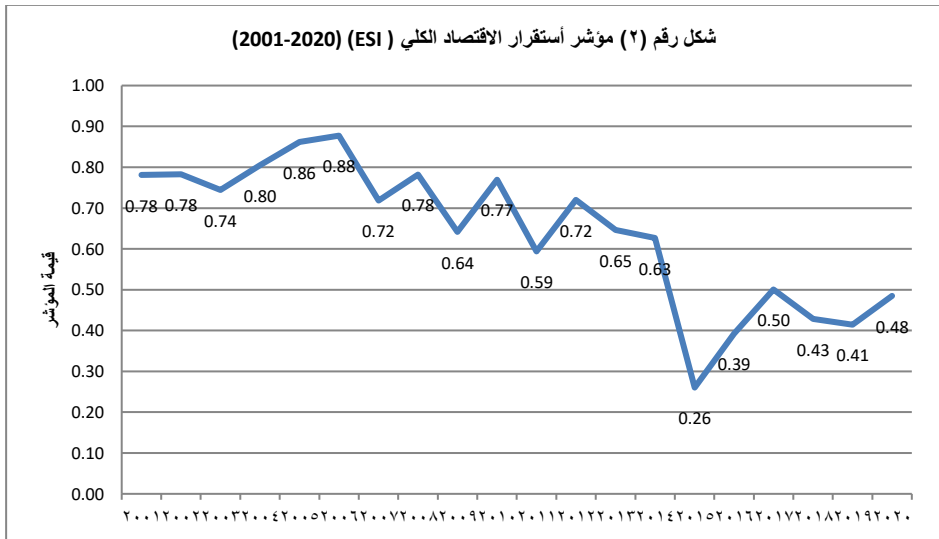
بحيث أن مجموع القيم المطبوعة مقسوم على عدد المتغيرات يمثل مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي من هنا يمكن القول إنه كلما ارتفع عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ينذر بعدم الاستقرار المالي وكذلك الحال في باقي المتغيرات الفرعية المكونة للمؤشر بحسب علاقتها بالمؤشر المركب ومن ثم سنحتسب بعد ذلك المؤشر باستخدام

$$ESI = \sum_{i=1}^8 \frac{de}{8}$$

المعدل الترجيحي على وفق المعادلة الآتية: (2) الشكل رقم (6) والتالي:

- تمثل مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي ما بين (0.88) نقطة كحد أقصى في عام (2006م) و (0.26) نقطة كحد أدنى في عام (2015م) وبمتوسط سنوي بلغ (0.64) نقطة.

- بقي المؤشر اعلى من المتوسط وفي نفس الوقت اعلى من الاشارة المرجعية المتعارف عليها دوليًا بـ (0.50) نقطة منذُ بداية الدراسة وحتى عام (2008م) وهي الفترة الأكثر استقرارًا من الناحية السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال سنوات الدراسة.



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

- يتراجع بعد ذلك من (0.78) نقطة في 2008م إلى (0.64) نقطة في عام (2009م) وعند العودة إلى تحليل المتغيرات المستخدمة في قياس المؤشر نجد ان

السبب في ذلك ارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي من (-4%) في (2008م) إلى (-8.5%) وارتفاع نسبة الدين العم الداخلي إلى الناتج المحلي من (8%) إلى (17%) كما تراجع معدل نمو الإيرادات العامة من (39.5%) إلى نمو سلبي بنسبة (-34.5%) وارتفاع عجز الموازنة العامة من (-3.8%) إلى (-9%) على الرغم من تحسن معدل التضخم من (19%) إلى (4%) في حين تراجعت نسبة الاحتياطيات الأجنبية لتبلغ (25%) مقابل (27%) في العام السابق من هنا يمكن القول ان مراقبة هذه المتغيرات واتجاه تغيراتها يساعد في معرفة درجة الاستقرار المالي بالبلاد وبالتالي اتخاذ السياسات والاجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب للحد من آثارها على الاقتصاد وتوسعها مستقبلاً.

- تحسن المؤشر في عام (2010م) ليبلغ (0.77) نقطة ولكنه عاد ليتراجع في (2011م) إلى (0.59) وهي اقل من المتوسط السنوي إلا إنها مازالت أعلى من الإشارة المرجعية؛ ويعود سبب ذلك إلى أحداث ثورة الشباب وما نتج عنها من تأثيرات على الاقتصاد حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-15%) مقارنة بمعدل نمو (5%) في العام السابق وتراجعت الإيرادات العامة بنسبة (-3.5%) كما تراجعت نسبة الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى من (19%) إلى (15%) وارتفاع معدل التضخم ليبلغ (23%).

- تحسنت الأوضاع الاقتصادية بعد ذلك وارتفع معها مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي إلى (0.72) (0.65)، (0.63) للأعوام (2012 - 2014م) على التوالي.

- تراجع المؤشر في بقية سنوات الدراسة ليبلغ أقل من الإشارة المرجعية وبلغ ادنى مستوى (0.26) نقطة في عام (2015م) نتيجة الحرب الدائرة في البلد وانعكاس ذلك على الاقتصاد عمومًا حيث؛ تبين متغيرات الاقتصاد الكلي تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (-36%) وارتفع نسبة عجز الحساب الجاري من (4.7%) إلى (10%) كما ارتفع الدين العام الداخلي والخارجي كنسبة من الناتج المحلي إلى (70%)، (26%) على التوالي في حين تراجعت الإيرادات

الحكومية بأكثر من النصف وبنسبة (52.2%) مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي إلى (-15%) مقارنة بنسبة (-4.6%) في العام السابق وفي ذات السياق تراجع الاحتياطيات الأجنبية إلى (8%) مقارنة بنسبة (14%) في العام السابق وارتفاع معدل التضخم إلى (24%).

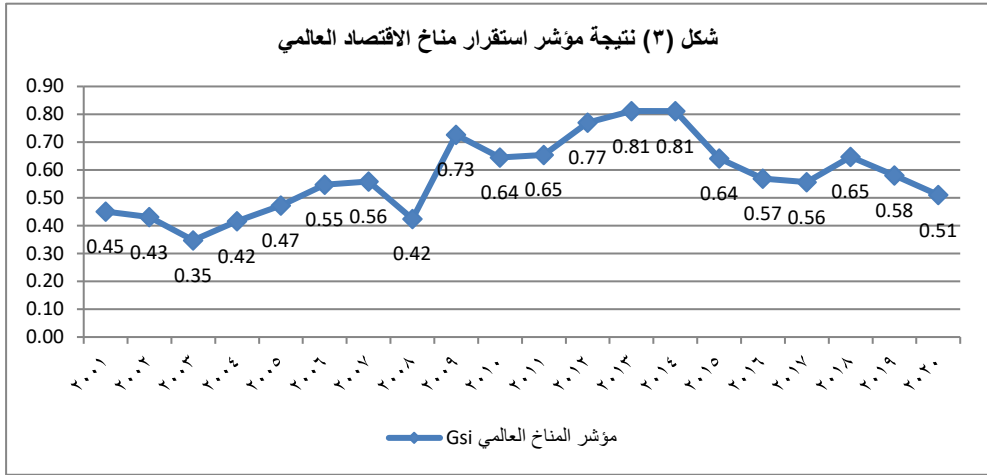
وبقيت مؤشرات الاستقرار أقل من الإشارة المرجعية (0.50) نقطة في بقية سنوات الدراسة لتمثل عدم استقرار مؤشر الاقتصاد الكلي والتي تعكس وضع البلد وما تعانيه من عدم استقرار سياسي واقتصادي نتيجة الحرب والانقسام الاقتصادي والفساد الإداري والمالي.

ثالثاً: قياس وتحليل استقرار مناخ الاقتصاد العالمي

نظراً لانفتاح الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي واعتماده على الاستيراد لمعظم السلع الاستهلاكية والإنتاجية بنسبة تفوق الـ (90%) فهو عرضة لأي تغييرات تحدث في سلاسل الإمداد العالمي أو الأسعار العالمية ممثلة في معدل التضخم العالمي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعتمد اليمن على سلعة النفط الخام في الحصول على الإيرادات العامة للدولة، كما تُعد المصدر الرئيس للحصول على الاحتياطيات من النقد الأجنبي؛ حيث تمثل صادرات النفط أكثر من (80%) من إجمالي الصادرات اليمنية للخارج وبذلك فإن أي تغيير، أو اختلال في أسعار النفط العالمية ستعكس على مؤشرات الاستقرار في الجمهورية اليمنية كون ذلك سيؤثر في الإيرادات العامة للدولة وعلى الاحتياطيات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك على نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي، وهي جميعها من المتغيرات الفرعية التي يتكون منها مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي في اليمن ولهذه الأسباب ارتأينا أن نأخذ مناخ الاقتصاد العالمي كأحد المؤشرات الفرعية، التي يتكون منها مؤشر الاستقرار المالي الكلي في اليمن وأخذنا متغيرين فقط هما معدل التضخم العالمي ومتوسط أسعار النفط العالمية^{(1)*}.

1 - اعتمدنا متوسط سعر التصدير للبرميل في اليمن الذي ينشره البنك المركزي اليمني في التقارير السنوية حتى تكون النتيجة أكثر دقة ومصداقية عند احتساب المؤشر

تفسير نتائج مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي:



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

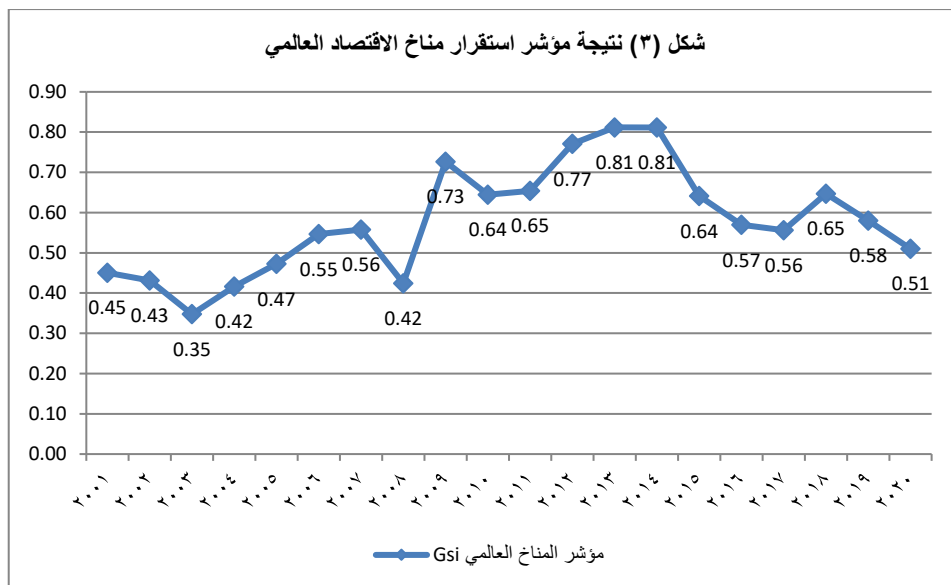
من بيانات الجدول (6) والشكل (3) نستطيع تفسير نتائج مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي وتأثيرها في الاستقرار المالي باليمن كما يأتي:

- بلغت قيمة مؤشر استقرار المناخ الاقتصادي العالمي (0.45) نقطة في نهاية عام (2001م) وتراجعت بصورة مستمرة في الأعوام (2002-2003م) لتسجل (0.43)، (0.35) نقطة على التوالي وعند تحليل المتغيرات الفرعية، التي يتكون منها المؤشر نجد أن السبب يعود إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي من (2.8%) في نهاية عام (2001م) إلى (3%)، (3.72%) في نهاية الأعوام (2002 - 2003م) على التوالي على الرغم من ارتفاع أسعار النفط لتبلغ (\$28) في نهاية العام (2003م) مقارنة بمتوسط (\$23) في نهاية عام (2001م) إلا أن تأثير معدلات التضخم كانت أكثر إسهاماً في التأثير على مؤشر الاستقرار في مدة الدراسة نظراً لتذبذب أسعار النفط وارتفاع المدى بين أعلى قيمة وأصغر قيمة في مدة الدراسة وللاحظنا ذلك من قيمة البيانات المطبعة (بعد إعادة القياس) حيث نجد ارتفاع القيمة المطبعة المتغير التضخم مقارنة بمتغير متوسط أسعار النفط ولهذا

فأن حساسية المؤشر للتغيرات في معدلات التضخم العالمية، أكبر من التغير في متوسط سعر النفط.

- عاد المؤشر إلى الارتفاع في الأعوام (2004 - 2005م) ليسجل (0.42)، (0.47) نقطة على التوالي وعلى الرغم من إنها مؤشرات أقل من المعيار النمطي (الإشارة المرجعية) (0.50) واستمر المؤشر في الارتفاع ليبلغ (0.55)، (0.56) نقطة في الأعوام (2006 - 2007م) على التوالي ومن ثم انخفض مؤشر الاستقرار في نهاية عام (2008م) ليبلغ (0.42) ويعزي هذا الانخفاض بدرجة أساسية إلى الارتفاع الكبير في معدل التضخم العالمي حيث بلغ (6%)، ذلك نتيجة التأثير للأزمة المالية العالمية، التي وقعت خلال هذه الفترة، وفي الوقت نفسه ارتفع متوسط سعر النفط إلى (99\$). ولكنه عاد المؤشر للارتفاع في نهاية عام (2009م) ليسجل قيمة (0.73) بسبب الركود الاقتصادي الذي لحق بالعالم بعد أزمة الرهن العقاري؛ حيث تراجعت أسعار النفط إلى (63.5\$) في نهاية عام (2009م)، كما تراجع معدل التضخم إلى (2.45%) خلال نفس الفترة السابقة.
- بلغ المؤشر أعلى مستوياته في مدة الدراسة في الأعوام (2012 - 2014م)؛ حيث سجل (0.77)، (0.81)، (0.81) على التوالي وعند تحليل المتغيرات الفرعية نلاحظ أن السبب الرئيس هو التراجع المستمر لمعدل التضخم من (4.84%) في نهاية عام (2011م) إلى (4.07%)، (3.66%)، (3.22%) على التوالي في حين ارتفعت أسعار النفط في عام (2012م) لتبلغ أعلى مستوى في مدة الدراسة (112.4\$).
- تراجع مؤشر استقرار الاقتصاد العالمي بصورة مستمرة في الأعوام (2015 - 2017م) وذلك نتيجة لتراجع معدل التضخم العالمي، وأسعار النفط معاً وفي نهاية العام (2018م) ارتفع المؤشر إلى (0.65) نقطة نتيجة بقاء معدل التضخم ثابت في حين ارتفع متوسط سعر برميل النفط إلى (68.3\$) مقابل (52\$) في العام السابق.

- في نهاية العام (2019-2020م) تراجع مؤشر الاستقرار لمناخ لاقتصاد العالمي بصورة مستمرة ويعزى هذا التراجع بدرجة أساسية إلى تراجع أسعار النفط لتبلغ (\$61.4)، (\$41.3) للبرميل في حين ارتفع معدل التضخم بنسبة طفيفة في عام (2019م) بلغ (3.4%) ولكنة تراجع في عام (2020م) إلى (3.1%). نتيجة لانتشار فايروس كورونا.



رابعاً: تحليل نتائج مؤشر الاستقرار المالي التجميعي في الجمهورية اليمنية

من بيانات الجدول (9) والشكل (4) يتضح لنا التالي:

- بلغ مؤشر الاستقرار المالي التجميعي ما بين (0.79) و(0.33) نقطة خلال سنوات الدراسة حيث بلغ حده الأعلى في عام (2006م) متأثراً بتحسّن جميع المؤشرات الفرعية المكونة له فقد زادت من (0.47)، (0.86)، (0.64) نقطة في (2005م) إلى (0.55)، (0.88)، (0.68) نقطة على التوالي لكل من مؤشر السلامة المالية ومؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر مناخ الاقتصاد العالمي.
- بلغ متوسط مؤشر الاستقرار المالي المركب (التجميعي) (0.59) نقطة واخذ اتجاه تصاعدي من بداية الدراسة وحتى عام (2006م) وتراجع بعد ذلك في الأعوام الثلاثة اللاحقة إلا إنه بقي عند مستوى أعلى من الإشارة المرجعية

(0.50) نقطة المتعارف عليها دوليًا حيث نلاحظ انه كان أكثر تراجعًا في عام 2008 - 2009م متأثرًا بالأزمة المالية العالمية وانعكاسًا لدرجة تأثر المؤشرات الفرعية المكونة له.

- ليعود إلى الارتفاع في عام (2010م) إلى (0.71) نقطة ولكنة لم يستمر طويلًا حيث تراجع وبنسبة كبيرة في عام (2011م) ليبلغ (0.56) متأثرًا بأحداث الربيع العربي التي انعكست آثارها على مؤشرات استقرار القطاع المصرفي ومؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي لتراجع من (0.59) (0.77) إلى (0.46) (0.59) على التوالي.

- بالرغم من عدم استقرار المؤشر المركب وتذبذب قيمته منذُ بداية الدراسة وحتى عام (2014م) وهي فترة الاستقرار النسبي في الجانب السياسي والاقتصادي في الجمهورية اليمنية إلا إنها بقيت أعلى من الإشارة المرجعية المتعارف عليها دوليًا وهي (0.50) نقطة في حين تراجعت في باقي سنوات الدراسة إلى ما دون الإشارة المرجعية وكذلك اقل من المتوسط السنوي لتوضح ارتفاع درجة المخاطر النظامية في النظام المالي وهو ما لامسناه فعليًا من انهيار نشاط البنوك وفقدان السيولة وارتفاع القروض المصنفة وعدم قدرة البنوك في دفع حقوق المودعين كما أصبحت البنوك عاجزة عن تقديم القروض للعملاء وتحول معظم نشاطها الى المضاربة بالعملة ومن جانب آخر تراجعت قيمة العملة المحلية الى مستويات تنذر بالخطر تهدد معيشة المواطنين ونشاط التجار وظهور شريحة شركات الصرافة وفقدان البنك المركزي السيطرة على السياسة النقدية والتحكم بالعرض النقدي هذا فيما يتعلق بالجانب المصرفي أما فيما يتعلق بقطاع مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد لاحظنا ذلك في ارتفاع عجز الموازنة العامة وانهيار الاحتياطيات من النقد الاجنبي وارتفاع مؤشر التضخم وانعكس كل ذلك في مؤشر الاستقرار المالي المركب ليبلغ أدنى مستوى له (0.33) نقطة في عام (2015م) بعد أن كان المؤشر (0.60) نقطة في (2014م) بسبب التراجع

الكبير في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي من (0.63) إلى (0.26) نقطة لنفس الفترة وذلك بسبب اندلاع الحرب وتوقف القطاعات الاقتصادية وتوقف التصدير للنفط والغاز الذي كان المصدر الرئيسي لتكوين الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتغذية الإنفاق الحكومي وكذلك انقسام القطاع المصرفي وانتشار المضاربة في العملة وغياب الرقابة والإشراف من قبل البنك المركزي اليمني.

- مما سبق تشير بيانات الجدول إلى مصداقية ودقة القياس والتحليل لمؤشرات الاستقرار المالي التجميعي حيث لا حضا ارتفاع درجة المخاطر النظامية (عدم الاستقرار المالي) في السنوات الأخيرة من الدراسة وبالذات في الفترة من (2015م إلى 2020م) وبقي المؤشر أدنى من الإشارة المرجعية وهي الفترة التي تنسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة الحرب التي عصفت بالبلاد.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- 1- ضعف مساهمة القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي حيث لاحظنا تدني مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- ارتفاع نسبة القروض المصنفة إلى إجمالي القروض.
- 3- تؤثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستقرار المالي بدرجة أكبر من مؤشرات القطاع المصرفي.
- 4- حقق النظام المالي استقرار في المرحلة الأولى من الدراسة حيث كانت مؤشرات الاستقرار المالي التجميعي عند مستوى أعلى من المعيار الدولي.
- 5- تدني مؤشر الاستقرار المالي التجميعي في المرحلة الثانية من الدراسة إلى درجة أقل من المعيار الدولي (0.50) نقطة مما يشير إلى ارتفاع درجة المخاطر النظامية وانعكاساً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ثانيًا: التوصيات

- 1- من أجل دعم وتحقيق الاستقرار المالي يجب على البنك المركزي اليمني تأسيس قسم أو إدارة الاستقرار المالي وتقييم المخاطر، للحد من المخاطر النظامية واتخاذ الإجراءات التحوطية على المستويين الكلي والجزئي ويدعمها بنظم مناسبة للإنذار المبكر تتلاءم مع متغيرات البيئة الاقتصادية، تتولى تقييم نقاط الضعف التي تؤثر على النظام المالي وتحديد ومتابعة التحركات اللازمة لمواجهتها من خلال إسهامها في دفع التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المسؤولة عن الاستقرار المالي.
- 2- قيام البنك المركزي بالعمل على تطوير مؤشر الاستقرار المالي وتحديثه بإضافة مؤشرات جديدة وتوفير المعلومات اللازمة التي يصعب الحصول عليها من قبل الباحثين.
- 3- توسيع أهداف البنك المركزي لتشمل تحقيق الاستقرار المالي الكلي وعدم اقتصرها على الاستقرار النقدي.

قائمة المصادر والمراجع

- ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
- مها عز الدين سيد، وندى محمد حافظ، دليل تكوين المؤشرات المركبة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الإدارة العامة لجودة البيانات، 2006 مصر.
- أسماء دردور، بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017، مجلة الباحث، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- عبد الحميد محمد العباسي، منهجية حساب مؤشر الثروة، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، 2011م.
- رامي يوسف عبيد، تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي أبو ظبي، 2019.

الإطار العام للسياسة الاحترازية الكلية في البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، 2022م،

عيسى محمد الغزالي، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، بحث منشور، سلسلة دورية
تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الخامس والسبعون - يوليو 2008.
غازي شجناني، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية العدد 36، صندوق النقد
الدولي، 2005م.

Toronto, Ontario, Financial Stability through Sound Risk Management Remarks by Pierre Duguay Deputy Governor of the Bank of Canada CHECK AGAINST DELIVERY to the Risk Management Association, Toronto Chapter January 2009.

Mishra, R. N., Verma, P. and Bose, S., Operationalizing Financial Inclusion Index as a Policy Lever: Uttar Pradesh (in India)- A Case Study, Journal of Mathematics and Statistical Science, Vol. (1), Issue (4), 2015.

التقارير والنشرات الإحصائية المحلية:

- 1- تقارير البنك المركزي اليمني للفترة 2001 - 2015م.
- 2- التقرير السنوي للبنك المركزي 2020م.
- 3- نشرة التطورات النقدية، البنك المركزي اليمني 2001 - 2020م.
- 4- التقرير الاقتصادي لعام 2020م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- 5- البيان المالي، وزارة المالية أعداد متفرقة لسنوات الدراسة.
- 6- تقارير البنوك التجارية العاملة في اليمن 2001 - 2020م.
- 7- تقارير البنوك الإسلامية العاملة في اليمن 2001 - 2020م.
- 8- المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، أعداد متفرقة.

التقارير العربية والأجنبية:

- 1- البنك المركزي الفلسطيني، تقرير الاستقرار المالي 2020م.
- 2- البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي 2020م.
- 3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022م.
- 4- تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2020م، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.